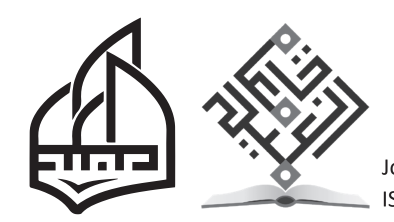


Journal Homepage: https://tasleem.alameedcenter.iq
ISSN: 2413-9173 (Print) ISSN 2521-3954 (Online)

تسليم نحويّ

دَعَائِمُ التَّحْلِيْلِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ الهَرْمِيِّ فِي كِتَاْبِهِ "المُحَرَّرُ فِي النَّحْوِ"

يوسف مثنَّى عبدالله الحاجّ [١]

١ جامعة إب / كُلِّيَّة الآداب / قسم اللُّغة العربيَّة، اليمن؛

yousef123mothana@gmail.com

ماجستير في اللغة العربية / مدرس

تاريخ التسلّم	تاريخ القبول	تاريخ النشر
١٨/ ٩/ ٢٠٢٣	٢٦/ ١٢/ ٢٠٢٣	٣٠/ ٦/ ٢٠٢٤

المجلد (١٨) العدد (٣٠)
ذو الحجة ١٤٤٥هـ . حزيران ٢٠٢٤م

DOI:
10.55568/t.v18i30.103-136

مُلَخَّصُ البحْث:

تطوَّر الدرس اللُّغويّ عمومًا والدرس النحويّ على وجه الخصوص مع تطوّر العلوم وتقدّمها وظهور مناهج لغويَّة حديثة، تتجاوز الصورة النمطية للُّغة –أي لغة– لتصل بها إلى فضاءات المماسة الفعليَّة لها، وظهر منهج التحليل النحويّ، الذي له أهميته وسماته ودعائمه، التي تنقل اللغة من قوالبها الوضعية إلى صورتها التطبيقية العملية، ويبدو أنَّ الهرمي – وهو واحد من النحويين المتقدمين– قد فطن إلى أهمية التحليل النحوي، فجاء كتابه مليئًا بهذه الظاهرة، وهذا ما وقف عليه هذا البحث؛ إذ توقف عند دعائم التحليل النحوي عند الهرمي، في كتابه المحرِّر في النحو؛ إذ هي أهم مظهر من مظاهر التحليل النحوي. وقد بدت تلك الدعائم في خمس صور، ضمها مبحثان، فجاء أوَّلهما بعنوان: (الإلمام بالقواعد النحوية، وما يتعلَّق بها من آراء واشتراطات)، فتناول ما ظهر عند الهرمي من دعائم التحليل النحوي، المتمثلة في إلمامه بالقواعد والأصول النحوية، والآراء النحوية المختلفة، وما تعلق بها من اشتراطات، لا غنى للمحلّل النحوي من الأخذ بها، وكل هذا جاء في ثلاثة مطالب. أمّا المبحث الثاني، فجاء بعنوان:(إدراك المعنى، ومعرفة علوم العربية)، وتضمّن هذا المبحث مطلبين اثنين، استعرض المطلب الأوَّل قدرة الهرمي الفائقة على إدراك المعنى، الذي يُعد السبيل الأول للتحليل النحوي. أمّا المطلب الثاني، فقد عرض جانبًا من ثقافة الهرمي الواسعة، التي أحاطت بجوانب شتَّى من علوم العربية المتنوعة.

الكلمات المفتاحيَّة: دعائم، التحليل، النحوي، الهرمي، المحرّر في النحو.

Foundations of Grammatical Analysis According to Al-Harmi in His Book "Al-Muharrir fi Al-Nahw"

Yousif Muthanna Abdullah Al-Haj [1]

1 Ibb University/College of Arts/Department of Arabic, Yemen;

yousef123mothana@gmail.com

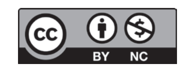
MA. of Arabic Language / Lecturer

Received: 18/9/2023 | Accepted: 26/12/2023 | Published: 30/6/2024

DOI: 10.55568/t.v18i30.103-136

Volume (**18**) Issue (**30**)

Dhu al-Hijjah 1445 AH. June 2024



Abstract:

The development of linguistics, particularly grammar, has been influenced by the advancement of science and technology, resulting in the emergence of contemporary linguistic approaches that extend beyond conventional views of language. Among these approaches is grammatical analysis, which has its own significance, characteristics, and pillars that transform language from a static state to practical application. Al-Harami, one of the prominent grammarians, recognized the importance of grammatical analysis, as evidenced by numerous examples in his book. This research focuses on the pillars of grammatical analysis in Al-Harami's "Al-Muharrar fi Al-Nahw," which represent the most crucial aspect of grammatical analysis. The pillars of grammatical analysis were presented in five forms, encompassed by two sections. The first section, titled "Mastery of Grammatical Rules and Their Related Opinions and Conditions," dealt with the pillars of grammatical analysis that emerged from Al-Harami's mastery of grammatical rules and principles, different grammatical opinions, and the conditions associated with them, which the grammatical analyst must adhere to. This was presented in three subsections. The second section, titled "Understanding the Meaning and Knowledge of Arabic Sciences," included two subsections. The first subsection emphasized Al-Harami's exceptional ability to understand meaning, which is the first step in grammatical analysis. The second subsection presented an aspect of Al-Harami's extensive knowledge, which encompassed various aspects of the diverse Arabic sciences.

Keywords: Pillars, Analysis, Grammatical, Al-Harami, Al-Muharrar fi Al-Nahw

المقدِّمة:

اتَّخذ اللغويون والنحويون مناهج عدّة وطرقًا مختلفة، لخدمة اللغة العربية، بلحاظها لغة القرآن الكريم، وخدمتها خدمة له، ولذا فقد تنوَّعت تلك الجهود جمعًا وفرزًا وتحليلًا وتقعيدًا، وبرزت مناهج متعددة في دراسة اللغة. مستفيدةً ممَّا قدّمه الأوائل من جهود متميزة في هذا المجال، وكذلك أفادت من تلك الدراسات اللغوية الحديثة، التي خطا بها اللغويون الغربيون خطوات متقدّمة، ومن هنا بدأت حركة إحياء اللغة العربية، وبدأت تظهر اتجاهات- قد تكون جديدة في شكلها- تسعى إلى دراسة اللغة دراسته متطورة تعتمد منهجية التطبيق، وظهر ما يُسمى بالتحليل النحوي، الذي بدأ ينظر إلى اللغة من زوايا مختلفة، مستفيدًا من القواعد والأصول التي وضعها النحويون القدامى، دون أن يكون خاضعًا لها ومستسلمًا. ومن هنا ظهرت فكرة هذا البحث الذي جاء تحت عنوان (دعائم التحليل النحوي عند الهرمي، في كتابه المحرِّر في النحو)، وقد انتظم هذا العمل في مبحثين، يسبقهما ملخَّص ومقدمة. وقد جاء المبحث الأوَّل بعنوان: **(الإلمام بالقواعد النحوية، وما يتعلَّق بها من آراء واشتراطات)**، فتناول ما ظهر عند الهرمي من دعائم التحليل النحوي، المتمثلة في إلمامه بالقواعد والأصول النحوية، والآراء النحوية المختلفة، وما تعلَّق بها من اشتراطات، لا غنى للمحلِّل النحوي من الأخذ بها، وكل هذا جاء في ثلاثة مطالب. أمّا المبحث الثاني، فجاء بعنوان:(**إدراك المعنى، ومعرفة علوم العربية)**، وتضمّن هذا المبحث مطلبين اثنين، استعرض المطلب الأوَّل قدرة الهرمي الفائقة على إدراك المعنى، الذي يُعدُّ السبيل الأول للتحليل النحوي. أمّا المطلب الثاني، فقد عرض جانبًا من ثقافة الهرمي الواسعة، التي أحاطت بجوانب شتَّى من علوم العربية المتنوعة.

هذا ما قام به الباحث، فإن كان الصواب حليفه، فالحمد لله وحده، والتوفيق من عنده، وإن أصاب البحث شيء من الخلل، أو الزلل، أو النقص، أو النسيان، فمن الباحث.

آخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين

مشكلة البحث:

تتلخَّص مشكلة البحث في الإجابة عن سؤال واحد، هو:

-ما أبرز الدعائم التي اعتمد عليها الهرمي في التحليل النحوي؟

أهمِّيَّة البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يقف عند اتِّجاه نحوي جديد – في مسماه- يسهم في فك رموز التراكيب، والوقوف على أسرار النظم. كذلك تأتي أهميته من كونه يبرز جهود عالم نحوي فذ، في مجال قلّما خاضه غيره من النحويين.

أهدافه:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على أبرز الدعائم التي اعتمد عليها الهرمي في تحليله النحوي.
- إبراز أهمية التحليل النحوي، في إبراز الظواهر النحوية المختلف، ودوره في كشف أسرار النظم.
- تشجيع الدارسين- من خلال هذا البحث- للغوص في التحليل النحوي، وممارسته ممارسة منهجية فعّالة.

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهجين: الاستقرائيّ، والوصفيّ التحليليّ، باعتبارهما المنهجين المناسبين للتبع لهذه الظاهرة، ووصفها وتحليلها، مع بيان أبرز الدعائم التي أعتمد عليها التحليل النحوي عند الهرمي.

حدود البحث:

يتوقف البحث عند دعائم التحليل النحوي عند الهرمي، في كتابه المحرر في النحو.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتمحيص، بدا للباحث أنّه لا توجد دراسة واحدة قد تناولت هذا الموضوع عند الهرمي، في كتابه المحرّر في النحو، وإن كانت هناك دراسات متفرقة، فقد تناولت قضية التحليل النحوي بصورة عامة، وخاصة في الإطار النظري، وهذا ما يميز هذا البحث، فهو بحث تطبيقي، ينطلق من كتاب المحرّر في النحو، وهو كتاب غني بهذه الظاهرة.

مدخل :

تعريف كلمة (دعائم) :

معنى دعائم في اللغة : دعم الشيءَ يدعمُه دعمًا أي :أسنده بشيء يمنعه السقوط، و(دعَّمَهُ) أقامه وقوّاه وثبّته، وقيل للسيد في قومه (دعامة القوم) أي سندها وحاميها، والجمع (دعائم)، والدِّعامة : بالكسر ما يستند به الحائط إذا مال يمنعه السقوط، وهي عماد البيت الذي يقوم عليه، والدَّعمُ : القوة والمال، ودعائم الأمور : مما تماسكت به وتساندت[1].

فالمعنى اللغوي لكلمة (دعائم) في المعاجم اللغوية لا يخرج عن التّدعيم والتقوية والتثبيت والمساندة، قال الشاعر العراقي علي بن الحسين الموسويّ المشهور بالشريف المرتضى - من قصيده له في الشّيبِ وقد جمع فيها من غرائب أوصافه -[2] :

تُسَانِدُني الأَيْدِي وَقَدْ كُنْتُ بُرْهَةً غَنِيًّا بِنَفْسِي عَنْ دِعَامِ الدَّعَائِمِ

والدّعائم : هي التّدعيم والتقوية والمساندة للشيء، ودعائم التحليل النحوي : هي المعارف والمهارات والخبرات التي تُدعّم عملية التحليل النحوي وتساند المحلل النحوي وتساعده في تحليله للقضايا النحوية والصرفية .

المبحث الأول

الإلمام بالقواعد النحوية، وما يتعلَّق بها من آراء واشتراطات

تمثّل هذا المبحث في ثلاثة مطالب، جاءت على النحو الآتي:

المطلب الأوَّل: الإلمام بالقواعد النحوية:

ينبغي للوالج إلى التحليل الإعرابي أن يدرك إدراكًا كاملًا القواعد النحوية، وجهل المحلل للقواعد النحوية يجعله يتخبَّط على غير هدًى؛ وتُعد القواعد الإعرابية أصلًا من الأصول التي ينبغي للمحلل الإعرابي معرفتها، والإلمام بها، كمعرفة الكلمة وأقسامها، والجمل وأنواعها، وإعرابها، ومعرفة العوامل الداخلة عليها التي تغيِّر في إعرابها، ومعرفة الأساليب

---

١ الفراهيدي، أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد .كتاب العين، تحقيق. مهدي المخزومي (دار ومكتبة الهلال، د.ت.) ;٢/ ٦٠ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق. أمين محمد عبدالوهاب و محمد الصادق العبيدي، ط٣ (بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩)، ٤/ ٣٥٨; مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤ (مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، ٢٨٦.

٢ الموسويّ، علي بن الحُسين. ديوان الشريف المرتضي، تحقيق. مضر سليمان الحُسيني الحلّي، ط١ (مؤسسة الطبع والنشر للآستانة الرضويّة المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، د.ت.)، ٢/ ٥٤٢، البيت رقم(٢١).

وأنواعهـا، والظـروف وأقسـامها، والأدوات ومعانيهـا، والحـروف وأنواعهـا، وكل مـا يتعلَّـق بالتراكيـب اللُّغويـة، ومعرفـة كلِّ لفظـة، ووظيفتهـا، ودلالتهـا، وموقعهـا الإعـرابي، وكـذا معرفـة العلامـات الإعرابيـة الأصليَّـة منهـا والفرعيـة.

و(الهرمي) لم يكـن بعيـدًا عـن ذلـك، فقـد كان مُلـمًّا بالقواعـد النحويَّـة، مـدركًا لدقائـق الأمـور، فجـاء تقسـيمه لكتابـه وفقًـا للسـمات والخصائـص المشـتركة في العلامـات الإعرابيـة، أو مـا يسـمى بـ(نظريـة العامـل)، فجعـل مقالـة في المرفوعـات، ومقالـة في المنصوبـات، ومقالـة في المجـرورات، وأخـرى في المجزومـات، وكذلـك أفـرد مقالـة للأسـماء، ومثلهـا للأفعـال، وأخـرى للحـروف، ومثلهـا في التوابـع، وكذلـك في الإعـراب والبنـاء، وتحـت كل مقالـةٍ أبـوابٌ وفصـولٌ متعـدِّدة تتَّصـل بذلـك البـاب، وبتلـك المقالـة[٣]، وسـنعرض هنـا بعـض القواعـد الإعرابيـة التـي وردت أثنـاء تحليلـه النحـويّ، لبروزهـا عنـد كثـيرٍ مـن النحويـين والدارسـين، ولعـلَّ مـن أبرزهـا:

-ضمير الفصل:

يقـول الهرمـي:" وقـد تجعـل المضمـرات المنفصلـة المرفوعـة بالابتـداء فصـلًا، لا إعـراب لهـا، حتَّـى إنّ منهـم مـن يقـول إنَّـه حـرف؛ ويسـمِّيه البصريـون: الفصـل، ويسـمّيه الكوفيـون: العـماد؛ وهـو يدخـل في أربعـة مواضـع"[٤].

يـرى (الهرمـي) أنَّ الفصـل ضمـيرٌ مـن الضمائـر المنفصلـة المرفوعـة بالابتـداء _ كـما سـبق _، وهـذا رأي الزجـاج الـذي يقـول: "ولا يكـون إلَّا بضمائـر الرفـع المنفصلـة"[٥]، وكذلـك هـو مذهـب الزمخشري، وهـو مـا اختـاره السـيوطي[٦].

---

٣ اليمني، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. المحرَّر في النحو، تحقيق. أمين عبدالله سالم، ط١ (القاهرة: مؤسسة العلياء، ٢٠١٠)، ج١_ ج٤.

٤ اليمني، ٢/ ٥٨_ ٥٩.

٥ الإشبيلي، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف. شرح جمل الزجاج لابن خروف، تحقيق. سلوى محمد عمر عرب (منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٩)، ٢/ ٦٦٩.

٦ ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق. إميل بديع يعقوب،، ط١ (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ٢/ ٣٢٨; السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق. عبد الحميد هنداوي، د.ط. (مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.)، ١/ ٢٣٥.

وفريق آخر يرى أنَّه: (صيغة مرفوع منفصل) يتوسَّط بين المبتدأ والخبر[٧]، وذهب أبو حيَّان إلى أنّه: صيغة ضمير مرفوع منفصل[٨]، فجمع بين القولين: بين من يقول: إنَّه (صيغة منفصل مرفوع)، ومن يقول: إنَّه ضمير منفصل مرفوع، فجمع بين كونه (صيغة)، وكونه (ضميرًا).

ويرى فريقٌ ثالث أنَّه حرف من جملة الحروف، وهذا ما رجّحه ابن عصفور، واختاره عباس حسن[٩]، وورد في كلام سيبويه ما قد يُفهم منه أنَّ ضمائر الفصل حروفٌ، إذ يقول:" وإذا صارت هذه الحروف فصلًا وهذا موضع فصلها في كلام العرب، فأجْرِه كما أجْروه"[١٠]، غير أنّ المتتبع المدرك لكلام سيبويه يفهم أن لفظ (حرف) لا يرد عند سيبويه قسيمًا للاسم والفعل.

وأمّا عن تسميته، فذهب الدماميني إلى أنّه سُمّي فصلًا عند البصريين؛ لأنَّه فصل به بين كون ما بعده خبرًا وكونه نعتًا. وأمّا تسميته عند الكوفيين عمادًا؛ فلأنَّه اعتمد عليه في هذا المعنى، إلّا أنّه وليس كلُّ ما يعتمد به في شيء يكون فصلًا،[١١] .

ويتحدث (الهرمي) عن مواضع (ضمير الفصل)، فيقول:" وهو يدخل في أربعة مواضع"[١٢]، في الابتداء والخبر، نحو: (زيدٌ هو القائمُ)، وفي ظنَّ وأخواتها، نحو: (ظننتُ زيدًا هو القائمَ)، وفي كان وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿اللهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ من عندك﴾ (الأنفال٣٢)، وإنَّ وأخواتها، نحو: (إنَّ زيدًا هو القائمُ)، وجوَّز مع الأفعال (النَّاسخة، والنَّاقصة)، والحروف النَّاسخة، وجهًا آخر وهو: أن يكون الفصل مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ، وأوضح أنَّ (الفصل) مع الابتداء، ومع إنَّ وأخواتها، لا يتبيَّن له ثمرة؛ لأنَّ الخبر مرفوع على الوجهين، ومع (ظنَّ، وكان) وأخواتها، تتبيَّنُ ثمرة الفصل، فيكون خبر كان والمفعول الثاني لظنَّ مع الفصل منصوبين، ومع كون الفصل مبتدأ مرفوعين على أنّهما خبرٌ له"[١٣] .

---

٧ الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكافية، تحقيق. يوسف حسن عمر، ط ٢ (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ١٩٩٦)، ٢/ ٤٤٥.

٨ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح ودراسة. رجب عثمان محمد و رمضان عبدالتواب، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ٢/ ٩٥١.

٩ الإشبيلي، ابن عصفور. شرح الجمل، تحقيق. صاحب أبو جناح، د.ط.، د.ت. ٢/ ٦٥.

١٠ سيبويه، الكتاب، تحقيق. عبد السلام محمد هارون، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨)، ٢/ ٣٩٠.

١١ الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١ (د.ن.، ١٩٨٣)، ٢/ ١٢٨.

١٢ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٥٨_٥٩.

١٣ اليمني، ٢/ ٥٩_ ٦١.

خلاصة القول أنّ الهرمي أعطى الزبد في حديثه عن (ضمير الفصل)، بعيدًا عن خلافات النحويين، فقد رجَّحَ إسميَّة (ضمير الفصل)، وأنَّه لا محل له من الإعراب، وأشار إلى أنَّ هناك خلافًا في التَّسْمية، بين من يسميه (ضميرًا)، ومن يسميه (حرفًا)؛ ولكنَّه لم يَخُضْ في ذلك، فقال: "وقد تجعل المضمرات المنفصلة المرفوعة بالابتداء فصلًا، لا إعراب لها، حتى إنّ منهم من يقول إنّه حرف"[١٤]، وذكر التسميتين (الفصل، والعماد)، والمواضع الأربعة التي يأتي فيها ضمير الفصل، ومتى يكون فصلًا، ومتى يكون مبتدأ، وذلك محل اتِّفاق النحويين جميعهم، وترك ما اختلفوا فيه، وكل هذا دليل واضح على إلمامه بالقواعد النحوية.

-مسوغات الابتداء بالنكرة:

يقول (الهرمي):" وقد جاء الابتداء بالنَّكرة _ إذا أفادت _ في مواضَعَ كثيرةٍ"[١٥]، وذكر أمثلة منها: (ما أحدٌ في الدار)، و(سلامٌ عليكم)، و(ويلٌ لزيدٍ)، و(على زيدٍ قميصٌ)، ويبدو أن الهرمي قد اكتفى بذكر بعض المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، كأن تفيد الدعاء، أو تسبق بنفي، أو أن يتقدّم عليها الخبر وهو شبه جملة. وكان ابن مالك قد ذكر في ألفيته ستة مواضع يجوز فيها الابتداء بالنكرة، وقال ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك: "وقد أنهاها غيرُ المصنّف إلى نيّفٍ وثلاثين موضعًا"[١٦] .

-في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(طه ٦):

تحدّث الهرمي عن هذه الآية الكريمة وتوجيهات النحويين فيها، فقال:" ومن مسائل هذا الباب قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، قيل في هذه الآية ثلاثة أقوال"[١٧] .

وأمّا الأقوال التي ذكرها الهرمي، فهي[١٨] :

الأول: أنّها على لغة بني الحارث؛ فإنَّهم يجرون التثنية في الرفع والنصب والجرّ بالألف، يقولون: (هذان الزيدان)، و(رأيت الزيدان)، و(مررت بالزيدان).

١٤ اليمني، ٢/ ٥٨.
١٥ اليمني، ٢/ ٤٥٨.
١٦ المصري، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق. محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠ (القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠)، ٢/ ٢١٥_ ٢١٨.
١٧ اليمني، المحرَّر في النحو، ٣/ ٣٠.
١٨ اليمني، ٣/ ٣٠_ ٣٣.

الثاني: أن تكون (إنَّ) بمعنى: (نعم)، ويكون (هذان) مبتدأ، وقوله: (لساحران) الخبر، والتقدير: (نَعَم هذان لساحران)، ويضعف هذا الوجه أنّ اللام لا تدخل على الخبر إلّا مع (إنّ) المؤكّدة، وهناك من خرج من هذا الإشكال، فقال اللام داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: (إن هذَان لهما ساحران)، فحذف المبتدأ، وتُركت اللام دليلًا عليه.

وهذا القول عزاه أبو حيَّان إلى الأخفش،[١٩] . وقال المرادي: "القسم الثاني: أن تكون حرف جواب، بمعنى نعم. ذكر ذلك سيبويه، والأخفش. وحمل المبرَّد، على ذلك، قراءة من قرأ " إن هذان لساحران ". وأنكر أبو عبيدة أن تكون إن بمعنى (نعم)"[٢٠] .

الثالث: أن تكون (إنَّ) فيها ضمير الشأن، والقصة، وهو اسمها، ويكون التقدير: (إنّه هَذَان)، أي: إنَّ الأمر والشأن: هذان لساحران، ويكون: (هذان) مبتدأ، و(ساحران) خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن (إنّ)، فهو كقولهم: (إنّ زيدٌ قائمٌ)، و(إنّ في الدار عمروٌ)، فيكون اسم (إنّ) مضمرًا فيها وهو الأمر والشأن، و(زيد) مبتدأ و(قائمٌ) خبر، والجملة خبر (إنّ)، وكذلك (عمروٌ) مبتدأ، و(في الدار) خبره، والجملة خبر (إنّ)، والتقدير: (إنّ الأمر والشأن: زيدٌ قائمٌ)، و(إنّ في الدار عمروٌ)، وعلى هذا حُمل قوله [٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦] :

إنّ مَنْ يَدخُلِ الكنيسةَ يَوْمًا   يَلْقَ فيها جآذِرًا وظِبَاءَ.

التقدير: إنّه من يدخل الكنيسة، أي: إنّ الأمر والشأن: من يدخل الكنيسة، و(مَن) مبتدأ، وما بعدها خبر، ولا يمكن أن يكون (مَنْ) في موضع اسم (إنّ)؛ لأنّ اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله[٢٧].

---

١٩ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. التذييل والتكميل، تحقيق. حسن هنداوي، ط١ (دمشق: دار القلم، ١٩٩٨)، ٥/ ١٣٠.

٢٠ المالكي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق. فخرالدين قباوة و نديم فاضل، ط١ (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ٣٩٨.

٢١ البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق. عبد السلام هارون، ط٤ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧)، ٩/١٠،٥/٤٤٨،٤٢٠/١٥٥.

٢٢ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري ج٢، تحقيق. إميل يعقوب، ط١ (بيروت: دار الكتب العلميّة، ٢٠١١)، ٢/ ٣٣٧.

٢٣ الاستراباذي، محمد بن الحسن الرضي شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكافية، تحقيق. يوسف حسن عمر، ط٢ (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦)، ١/ ٢٧١، ٢/ ٤٦٨، ٤/ ١٥٧، ٣٧٦.

٢٤ الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٤٧.

٢٥ الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٤/ ٢٢، ١٦١.

٢٦ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، د.ت. ٢/ ١٦٤.

٢٧ اليمني، المحرَّر في النحو، ٣/ ٣٢_٣٣.

وهـذه الأقـوال التـي أوردهـا الهرمـي فهـي أكثـر مـا نُقـل في توجيـه هـذه الآيـة، وقـد أوردهـا أكثـر النحويـين ومنهـم ابـن يعيـش، الـذي اختـار القـول الأوَّل[٢٨].

وقُرئت الآية بتخفيف النون، ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وهي قراءة ابنِ كَثِير وحَفْص "إنْ" بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو: "إنَّ هذَيْن لساحران" بتشديد النون والياء في "هذين". وقرأ الباقون بتشديد النون والألف[٢٩]. فأمّا قراءةُ ابن كثير وحفصٍ، فعلى أن "إن" المخففةُ من الثقيلة، ودخلت اللامُ فَرْقًا بينها وبين النافية، وأُبطل عملُها لنقصِ لفظها وخروجِها لذلك عن شَبَه الفعل، وهو المختار في "إنِ" المكسورةِ إذا خُفّفت، وقال الكوفيون: "إنْ" ههنا بمعنى النفي، واللامُ بمعنى "إلَّا"، والتقديرُ: (ما هذان إلّا ساحران)، وهو حسن على أصلهم، غير أن البصريين لا يُثْبِتون مجيء اللام بمعنى "إلَّا"، وأمّا على قراءة التشديد، فهي على ما ذُكر من التوجيهات السابقة[٣٠].

توسّط فعل (الحال) بين الشرط والجزاء :

يقـول (الهرمـي):" وتقولُ: (إنْ تأتني – تضحكُ – أُحْسِـنْ إليك)؛ فقولـك: (تأتني) شرطٌ علامة جزمـه: حـذف اليـاء، وقولـك: (تضحكُ) فعلُ حالٍ، يكـون مرفوعًا لا تعملُ فيه (إنْ) شـيئًا"[٣١].

وما قرَّره الهرمي في النص السابق هو ما عليه مذهب الخليل وسيبويه وغيرهما[٣٢]. يقول ابن السراج: " واعلم: أن الفعل إذا كان مجزومًا في الجزاء وغيره، فإنَّه يعمل عمله إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، تقول: إنْ تأتني ماشيًا أمشِ معكَ، وإن جعلت "تمشي" موضع "ماشيًا" جاز فقلت: إنْ تأتني تمشي أمشِ معكَ، وإن تأتني تضحكُ أَذهبْ معكَ، تريد "ضاحكًا" فإن جئتَ بفعلٍ يجوزُ أن يبدل من فعلٍ ولم ترد الحال جزمت فقلت: إنْ تأتني تمشِ أَمشِ معكَ، وإنَّما جاز البدل لأنَّ المشيَ ضرب من الإتيان، ولو لَمْ يكن ضربًا منه لم يجز، لا يصلح أن تقول: إنْ تأتني تضحكْ أَمشي معكَ، فتجزم "تضحكُ" وتجعله بدلًا، وقد كنت عرفتك أنَّ جميع جواب الجزاء لا يكون إلَّا بالفعل أو بالفاء"[٣٣].

---

٢٨ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٢/ ٣٥٧.

٢٩ الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. الحجة للقراء السبعة، تحقيق. بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي، ط١ (بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٨٤)، ٥/ ٢٢٩.

٣٠ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٢/ ٣٥٧.

٣١ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٤٥.

٣٢ أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق. أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، ط١ (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨)، ٣/ ٢٨٩.

٣٣ السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. الأصول في النحو، تحقيق. عبد الحسين الفتلي، ط٣ (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ٢/ ١٦٠.

المطلب الثاني: إدراكه الآراء النحوية المختلفة:

إدراك الآراء النحويـة المختلفـة دعامـة أساسـية مـن أقـوى الدعامـات التـي يجـب أنْ يتسـلح بهـا المحلـل النّحـوي، لأنّهـا تتيـح لـه مناقشـة القضايـا النحويـة، والإحاطـة بهـا مـن زواياهـا المختلفـة والمتعـددة، لكـي نحقـق الفائـدة العلميـة المرجـوة، ومـن هنـا فـلا يقتصـر المحلـل النحـوي على رأي واحـد، أو مذهـب واحـد، ويهمـل المذاهـب والآراء الأخـرى، فقـد يكـون الصـواب فيـما تـرك، فـلا ينبغـي لـه أنْ يسـير في اتِّجاه واحـد، وينظـر مـن زاويـة واحـدة، لأنّ ذلـك أدعـى أنْ يقـع في الخلـل، ويسـقط في الزلـل، أمَّـا إذا أخـذ بكافـة الآراء المتعلقـة بالقضيـة الواحـدة، فقـد أدَّ الأمانـة، وأقـام الحجـة، واختـار الأرجـح والأصـوب.

كان (الهرمـي) نحويًّـا ضليعًـا مـن القضايـا النحويـة ومسـائلها، مطَّلعًـا عـلى آراء مـن سـبقوه مـن علـماء النحـو المشـهورين، مُفيـدًا مـن آرائهـم وأقوالهـم، وهـو في نسـبة الآراء لأصحابهـا عـلى مذهبـين: أحيانًـا ينسـبها لأصحابهـا، سـواءٌ أكان قائلهـا علـمًا مـن أعـلام النحويـين، أم كان مذهبًـا مـن المذاهـب النحويـة، وأحيانًـا أخـرى لا ينسـبها، وإنَّـما يكتفـي بالإشـارة إليهـا، وذلـك بذكـر ألفـاظٍ تـدلُّ عـلى أنَّهـا آراء نحويـة، كــلفظ (بعضهـم، وعندهـم، أو قيـل، وقالـوا، ..) وغيرهـا.

فمـن أمثلـة الآراء المنسـوبة إلى المذاهـب النحوية، قوله في خـبر كان:" إذا قلـت: (كان زيدٌ قائمًا)؛ فأصلـه: (زيـدٌ قائـمٌ)، وإنَّـما دخلـت (كان)؛ لتدلَّ على أنَّ الجملـة وقعتْ فيما مـضى، وأنَّ (قائمًا) صفة لـ(زيـد) مـن حيثُ المعنـى، ومـن شروط المفعـول: أنْ يكـون غـيرَ الفاعـل، وإنَّـما نصبوه على التشـبيه بالمفعـول بـه؛ هـذا قـول البصريين؛ وقـال الكوفيون نصـب خبر كان عـلى الحال"[٣٤].

وممَّا أورد الهرمي في النص السابق يظهر لنا قولان في هذه المسألة[٣٥]:

الأوَّل: قـول البصريـين إنَّ (كان) ترفـع المبتـدأ، وتنصـب الخـبر نصـب المفعـول بـه، لا عـلى الحـال، وحجَّتهـم في ذلـك: أنَّ (كان) أشـبهت الفعـل التـامّ المتعـدِّي لواحـد[٣٦].

الثاني: قـول الكوفـين إنَّ (خـبر كان) منصـوبٌ عـلى الحـال، وحجَّتهـم في ذلـك: أنَّ (كان) فعـلٌ

---

٣٤ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٥٣٩.

٣٥ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط١ (المكتبة العصرية، ٢٠٠٣)، ٢/ ٨٢١.

٣٦ الأنباري، ٢/ ٨٢١.

غير واقع – أي غير متعدٍّ – ولذلك وُجِبَ أنْ يكون منصوبًا نصب الحال، لا نصب المفعول به، وأنَّه لا يُوجد فعلٌ ينصب مفعولًا هو الفاعل في المعنى، إلَّا الحال، فكان حمله عليه أولى[٣٧].

ونُقِلَ عن الفرَّاء مذهبٌ وسطٌ بين القولين السابقين، إذ ذهب إلى أنَّ (كان) عملت في اسمها الرفع تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا بالحال[٣٨].

-قول العرب: (ليت زيدًا راكبًا):

هذه واحدة من مسائل النحويين التي تؤكِّد إدراك الهرمي للآراء النحوية المختلفة، فقد ذكر هذا القول الوارد عن العرب، وذكر أنَّ للنحويين فيه ثلاثة أقوال[٣٩] :

الأوَّل: قول البصريين إنَّ (راكبًا) منصوب على الحال والخبر محذوف، والتقدير: (ليت زيدًا أقبل راكبًا)[٤٠][٤١].

الثاني: قول الكوفيين إنَّه منصوبٌ على إضمار (كان)، والتقدير: (ليت زيدًا كان راكبًا). وهذا نُسب إلى الكسائي[٤٢][٤٣][٤٤][٤٥]، وقال رضي الدين: "وهو ضعيف، لأن (كان) و (يكون)، لا يضمران إلَّا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلًا عليهما، كما في قولهم: إن خيرًا فخيرٌ"[٤٦].

الثالث: قول الفرَّاء إنَّ (ليت) ههنا تتعدَّى إلى مفعولين على معنى: (تمنيتُ)، كأنَّه قال: (تمنيتُ زيدًا راكبًا). يقول ابن يعيش: "وقد أجاز الفَرَّاء أن تنصب لها الاسمَيْن جميعًا، فقال: "ليت زيدًا قائمًا"، على معنَى "ليت"، فكأنَّه قال: "أتمنّى زيدًا قائمًا"، أو"تمنّيتُ زيدًا قائمًا"، كأنَّه يلمَح الفعلَ الذي ناب الحرفُ عنه فيُعْمِله"[٤٧][٤٨].

---

٣٧ الأنباري، ٢/ ٨٢١.
٣٨ خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقق. محمد باسل عيون السود، ط١ (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠)، ١/ ٢٣٣.
٣٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ٣/ ١٢_ ١٣.
٤٠ ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني. البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة. فتحي أحمد علي الدين، ط١ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠)، ١/ ٥٦٤.
٤١ بن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ١/ ٢٦١.
٤٢ السراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٥٨.
٤٣ ابن الأثير، البديع في علم العربية، ١/ ٥٦٤.
٤٤ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٢/ ٢٦١، ٤/ ٥٦٨.
٤٥ الاسترابادي، شرْحُ الرَّضيِّ على الكافية، ١٩٩٦، ٤/ ٣٣٤.
٤٦ الاسترابادي، ٤/ ٣٣٤.
٤٧ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٤/ ٥٦٨.
٤٨ الاسترابادي، شرْحُ الرَّضيِّ على الكافية، ١٩٩٦، ٤/ ٣٣٤، ٣٦٩.

-ومن أمثلة ما نَسَبَه إلى علم من أعلام النحو، قوله: "إذا جاء بعد (إذا) الاسمُ كان مرتفعًا بإضمار فعلٍ، هذا مذهب سيبويه، والأخفش يرفعه بالابتداء"[٤٩].

نظير هذه المسألة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْه﴾، وهي محلّ خلاف بين النحويين، فقد ذهبوا في توجيه الاسم المرفوع الواقع بعد أداتي الشرط (إنْ) و(إذا) على ثلاثة أقوالٍ[٥٠] [٥١] [٥٢]:

-أحدها: قول البصريّين: إنَّ هذا الاسم مرفوع بفعل مضمر يفسِّره ما بعده؛ لأنَّ أدوات الشرط لا تدخل إلّا على الأفعال، كما أنَّه لا يجوز الجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر، قال سيبويه: "وأعلم أنَّه لا يُنتصبُ شيءٌ بعد (إنْ) ولا يُرتفعُ إلّا بفعلٍ؛ لأنَّ (إنْ) من الحروف التي يُبنى عليها الفعل"[٥٣].

الثاني: قول الكوفيين: إنَّه مرفوع بالضمير الذي يعود إليه من الفعل المتأخِّر بعده، أي : يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل؛ لأنَّه لا مانع من تقديم الفاعل على رافعه عندهم .

-الثالث: قول الأخفش: إنَّه مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبره .

والظاهر من هذا الأقوال أنَّ قول البصريين هو الأقرب إلى الصواب، يقول رضي الدين: "إنَّما كان الحذف واجبا مع وجود المفسّر نحو: استجارك، الظاهر، لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدَّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر لأنَّ الإبهام المحوج إلى التفسير، إنَّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير، إحداث وقع في النفوس ذلك المبهم، لأنَّ النفوس تتشوَّق، إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضًا، في ذكر الشيء مرتين: مبهمًا ثمَّ مفسَّرًا توكيد ليس في ذكره مرَّة، وإنَّما لم يحكم بكون " أحد " مبتدأ، واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية"[٥٤].

---

٤٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٣٤٩.
٥٠ المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٤١٠، ٤٢٩، ٢/ ١٦١.
٥١ ابن عبد الله، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق. غازي مختار طليمات، ط١ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥)، ٢/ ٥٧.
٥٢ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٥/ ١٢١_ ١٢٢.
٥٣ المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٦١.
٥٤ الاستراباذي، شَرْحُ الرَّضِي على الكافية، ١٩٩٦، ١/ ١٩٩.

ومـن أمثلـة مـا ذُكِـرَ بلفـظٍ لدلالـة عـلى أنَّـه رأي، ولم ينسـبه إلى قائلـه، قولـه في يـاء تفعلـين: "وكذلـك اليـاء في قولـك: (تفعلـينَ يـا هنـدُ)، و(تقومـينَ يـا دعـدُ)، و(تخرجـين يـا سُـعادُ)؛ فاليـاء في هـذه الألفـاظ، ومـا أشـبهها علامـة للتأنيـث، ويكـون مـا قبلهـا مكسـورًا؛ لأنَّهـا سـاكنة، فلذلـك كُسر مـا قبلهـا؛ لتصحّ. وقـد قيـل: إنَّ هـذه اليـاء حـرفٌ لا موضـع لـه مـن الإعـراب. وقيـل: إنَّهـا ضمـير فاعـل في موضـع الرفـع بفعلهـا، ولا يتبيّن فيهـا الإعـراب؛ إذ المضمـرات كلُّهـا لا يتبيّن فيهـا الإعـراب، وهـي علامـة تأنيـث أيضًـا، والنـون علامـة الرفـع في ذلـك"[٥٥]. وقـال: "وهـذا الخـلاف في تفعلـين لا غير"[٥٦].

والقـول الأول مذهـب الجمهـور، وسـيبويه[٥٧ ٥٨]، وهـو الظاهـر عنـد أبي عـلي، وابـن جنّـي[٥٩ ٦٠]. وهـو اختيـار رضي الديـن، والهرمـي[٦١ ٦٢ ٦٣].

وأمّا القول الثاني، فنسبه أبو حيان الأندلسي إلى المازني والأخفش[٦٤].

والراجـح مـا ذهـب إليـه الجمهـور، فاليـاء ضمـير الرفـع، فهـي كالـواو في (تفعلـون) و(يفعلون)، والألـف في (يفعـلان) و(تفعـلان)، فحكـم واحـد، ولا مـبرِّر لإخـراج اليـاء عـمّا اسـتقرّ لأختيهـا، فجميعهـا ضمائـر رفـع، ولـو كانـت اليـاء علامـة للتأنيـث، ولم تكـن ضمـيرًا، لَلَـزِمَ أن تثبـت في فعـل الاثنـين كـما تَثْبُـتُ التـاء في قامتـا، فلـمّا حُذفـت ولم تثبـت علِمنـا أنَّهـا ضمـير وليسـت بعلامـة.

المطلب الثالث: مراعاة القيود والاشتراطات النحوية:

إنَّ القيـود والاشـتراطات النحويـة مرتبطـةُ بالنحـو منـذ عـصر التقعيـد، فقـد وضـع النحويـون قيـودًا وشروطًـا ليسـتقيم التركيـب، ويصـح المعنـى، ولـذا وُجِـبَ عـلى المحلـل النحـوي مراعـاة هذه

---

٥٥ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٢٥٨.

٥٦ اليمني، ٢/ ٥٦.

٥٧ الزَّجَّاجي، أبو القاسم .الإيضاح في علل النحو، تحقيق. مازن المبارك، ط٥ (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩)، ٧٤.

٥٨ الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٢/ ٩١٤.

٥٩ عبدالغفار، الحسن بن أحمد بن. التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق. عوض بن حمد القوزي، ط١ (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠)، ٤/ ٢٠٣، ١/ ٤٠_ ٤١، ٣/ ٢٩٩.

٦٠ ابن جني، أبو الفتح عثمان .الخصائص، تحقيق. محمد علي النجار، د.ط. (بيروت – لبنان: المكتبة العلمية، د.ت.)، ١/ ٣٠٩.

٦١ الاستراباذي، شَرْحُ الرَّضيِّ على الكافية، ١٩٩٦، ٣/ ٣٢٢٤/ ٢٣.

٦٢ أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق. محمود جاسم محمد الدرويش، ط١ (الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، ١٩٩٩)، ٢٠٠.

٦٣ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٥٤.

٦٤ الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢/ ٩١٤.

القيود والاشتراطات المختلفة؛ ليكون تحليله موافقًا قواعد اللغة، وما اشترطه النحاة من شروط وإلَّا وقع في الخطأ [٦٥] . والهرمي ليس بعيدًا عن هذا، فقد راعاها في تحليلاته النحوية.

ومن أمثلة ذلك قوله عن المضمرات:" شرط المضمرات جميعًا أنْ تعود على شيءٍ قبلها" [٦٦]؛ وقد راعى ذلك في تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابتلَى إبرَاهيمَ رَبُّهُ ﴾(البقرة :١٢٤)، وقوله: ﴿لَا ينفَعُ نفْسًا إِيْمَانُهَا﴾(الأنعام: ١٥٨)، فـ(الهاء) في (رَبُّهُ، و إِيْمَانُهَا) مضافة إلى الفاعل، فتقدَّمتْ لفظًا، ومعنىً بالفاعلية، والمفعول (إبرَاهيمَ، و نفْسًا) متأخِّر رتبة بعد الفاعل، _ وليس للضمير شيءٌ يعودُ عليه _ فلمَّا التبس الفاعل بضمير المفعول تقدَّمَ المفعول وتأخَّر الفاعل، وذلك حذرٌ من عود الضمير على المتأخِّر لفظًا ورتبةً، ومراعاةً لعوده على متقدِّم لفظًا وإنْ تأخَّر رتبةً؛ لأنَّ ذلك من شروط الضمير أنْ يعود على متقدِّم [٦٧] .

أمَّا في حالة توسُّط الفاعل الملتبس بضمير المفعول بين الفعل والمفعول به، فقد دار نقاش بين النحويين في نحو قولهم: (ضرب غلامُه زيدًا)، فكانت لهم ثلاثة أقوال:

١- ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز هذه المسألة بكل صورها؛ وذلك لعود الضمير على متأخِّر في اللفظ والرتبة [٦٨] [٦٩]، وما جاء من نحو قول الشاعر [٧٠] [٧١] [٧٢] :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أثوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا المَجْدِ

فقصروه على الضَّرورة الشعرية[٧٣] .

٢- ذهب أبو عبد الله الطُّوال والأخفش، وابن جني إلى جواز هذه المسألة [٧٤] [٧٥] [٧٦]، وقال

---

٦٥ السرحاني، علي يحيى محمد "أسس التحليل النحوي وآلياته،" مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الانسانية ٢٨ (٢٠٢٠): ٢٢٩_ ٢٥١.

٦٦ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٥٧.

٦٧ اليمني، ٣/ ١١٧،٢/ ٤٩٥.

٦٨ ، المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن المبرد. تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤)، ٤/ ١٠٢.

٦٩ السراج، الأصول في النحو، ١/ ٨٧، ٢/ ١٩٤، ٢٣٨.

٧٠ الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق. عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون (القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ١/ ١٦١.

٧١ المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/ ١٠٧.

٧٢ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١/ ٢٣٠.

٧٣ السيوطي، ١/ ٢٣٠.

٧٤ أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق. محمد علي النجار (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، ١/ ٢٩٤.

٧٥ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٤٠٧.

٧٦ المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/ ١٠٥.

ابن جني: "وأمّا أنا فأجيز أنْ تكونَ الهاء في قوله: (جَزَى رَبُّه عنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِم [٧٧] [٧٨] [٧٩] [٨٠] [٨١] [٨٢] [٨٣]) عائدة على (عدي) خلافًا للجماعة"[٨٤].

٣- أمّا ابن مالك، فذهبَ إلى جوازِ عود الضمير على متأخِّرٍ في هذه المسألة، إلّا أنَّه اشترط لصحَّتها، أنْ يشتركَ صاحبُ الضميرِ، والفاعلِ في العامل، نحو: (ضرب غلامُها هندًا)، وإنْ لم يشتركا في العامل، نحو: (ضرب غلامُها جارَ هندٍ) لم تصح المسألة؛ لارتفاع (غلامُها) بـ(ضَرَب)، وخفض (هندٍ) بالإضافة [٨٥].

يبدو أنّ ما ذهب إليه الجمهور أرجح؛ لأنَّه لا سبب - يقتضيه المعنى - يجيز تفسير الضمير بمتأخِّرٍ لفظًا ورتبةً في هذا الموضع، ولم يرد في القرآن شيءٌ يؤيِّد ما ذهب إليه المجيزون، بل كُلُّ ما استشهدوا به لا يخرج عن الشعر، ومعلوم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر.

ويذهب الهرمي إلى أنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، لذا يعمل فيها ما قبلها، بل قد يعمل فيها ما بعدها، فإذا وقع اسم الاستفهام موقع المفعول به فإنّما يعمل فيه ما بعده، نحو: من رأيتَ؟ و: ما أكلتَ؟ وكم ثوبًا لبستَ ؟، فـ(من) و(ما) و(كم) في موضع نصب بـ(رأيْتَ، وأكلتَ، ولبستَ) مفعول مقدّم[٨٦]، وراعى ذلك في تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَسَيعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنقَلَبٍ ينقلبُونَ ﴾(الشعراء: ٢٢٧) فـ(أيَّ) منصوبٌ بـ(ينقلبون) الذي بعدها لا بـ(سيعلم) التي قبلها، والعلة في ذلك أنَّ الاستفهام لا يعمل فيه إلّا ما بعده، ولا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ له صدر الكلام [٨٧].

٧٧ ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٩٤.
٧٨ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٤١٦.
٧٩ البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١/ ٢٨١،٢٨٧.
٨٠ بن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ١/ ٢٠٣.
٨١ الإشبيلي، شرح الجمل، ٢/ ١٤.
٨٢ الاسترابادي، شَرْحُ الرَّضيِّ على الكافية، ١٩٩٦، ١/ ١٨٨.
٨٣ ابن منظور، لسان العربَ، ٩/ ٤٨٧.
٨٤ ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٩٤.
٨٥ الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ١٦٢.
٨٦ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٣٨١.
٨٧ اليمني، ٣/ ١٢٤،٢/ ٣٨٣.

ولم يخرج الهرمي في قوله هذا عن منهج النحويين، فهذا الرماني يقول: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾. تنصب (أيًّا) بـ(ينقلبون) ولا يجوز نصبها بـ (سيعلم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ له صدر الكلام، ويعمل فيه ما بعده؛ لأنَّه لا يخرجه عن الصدر في اللفظ." [٨٨].

وفي حديثه عن اسم الفاعل يقول: "والتقدير في اسم بلفظ فعله أبدًا، إنَّ الفعل ماضيًا قدرته بالفعل الماضي، وإن مستقبلًا قدرته بالمستقبل؛ فيقول في الماضي: (هذا ضاربٌ زيدًا)، أي: (هذا ضربَ زيدًا)، وفي المستقبل: (هذا ضاربٌ زيدًا)، أي: (هذا يضرب زيدًا)، وإن كان لفظ اسم الفاعل في الزمانين سواء، والفرق بينهما: أن يُقيّد اسم الفاعل إمّا بـ (أمسِ) للماضي، أو بـ (غدٍ) للمستقبل، فنقول في المستقبل: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)، وفي الماضي: (هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ)، وليس يفرق بينهما إلَّا بِـ(غَدٍ)، أو (أمسٍ)" [٨٩].

يبدو أنّ ما جاء به الهرمي إنّما يجري على مذهب الكسائيّ الذي ذهب إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، فيُقال: (هذا ضاربٌ زيدًا أمس)[٩٠]، وقيل: إنّ هذا مذهب الكسائي، وهشام، وأبي جعفر بن مضاء[٩١]. أمّا على مذهب الجمهور، فالمستقر عندهم والشرط أنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلّا أنْ يكون دالًّا على الحال أو الاستقبال، أو تتَّصل به الألف واللام، وأمّا إذ دلّ على المضي فيلزم إضافته لما بعده[٩٢]، فهذا ابن السّراج يقول: " أَلاَ تَرى أَنَّهُ لا يجوز أن تقول: "هذا ضَاربٌ زيدًا أَمسِ" حتى تضيف، ويجوز أن تقولَ: "هَذا الضاربُ زيدًا أمسِ" لأنَّك تنوي "بالضاربِ" الذي ضربَ"[٩٣].

ومن الاشتراطات التي راعاها، أنّ الظروف وحروف الجر إذا وقعت خبرًا أو صلة، أو حالًا أو صفة تعلَّقت بمحذوف أبدًا؛ وفي غير هذه المواضع تعلقت بموجود؛ فالخبر المتعلق بمحذوف نحو: (زيدٌ أمامك) و(زيدٌ في الدار)، فـ(أمامك أو في الدار) متعلقان بمحذوفٍ

٨٨ النحوي، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني. معاني الحروف، تحقيق. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢ (دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨١)، ١٦٠.
٨٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٤١٧ _ ٤١٨.
٩٠ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٤/ ١٠٠.
٩١ الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٢/ ٢٢٧٢.
٩٢ المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣/ ١٠٦.
٩٣ السراج، الأصول في النحو، ٢/ ٢٦٥.

تقديره: (مستقرٌّ، أو كائنٌ)؛والصفة المتعلقة بمحذوفٍ نحو: (هذا رجلٌ عندك)، و(هذا رجلٌ من المسلمين)، فالخبر هنا متعلق بمحذوفٍ تقديره: (كائنٌ عندك)، و(كائنٌ من المسلمين)؛ وقيد تقدير الأربعة المواضع بكائن، أو ثابت، أو مستقر، أو واجب لا غير[٩٤].

لا خلاف بين النحويين في أنّ الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف أبدًا، باستثناء ما نُسب إلى الأخفش، وابن السرّاج في الظرف والجار والمجرور الواقع خبرًا، فهما عند الأخفش من قبيل الخبر المفرد، وعند ابن السراج هما الخبر، ولا يتعلقان بشيء. إلّا أنّ الخلاف بينهم في تقدير ذلك المحذوف، فمنهم من يقول: إنَّه اسم (كائن) أو (مستقر)، أو فعل (استقرّ)، ومنهم من لا يقدِّره إلّا فعلًا. إلّا أنَّهم اتَّفقوا أنَّ الظرف والجار والمجرور الواقعين موقع الصلة لا يتعلَّقان إلّا بفعل؛ لأنّ الصلة لا تكون إلّا جملة[٩٥] .

المبحث الثاني

إدراك المعنى، ومعرفة علوم العربية

تمثّل هذا المبحث في مطلبين، هما:

المطلب الأوَّل: إدراك المعنى:

إنّ سلامةَ التحليل النحو للتراكيب اللُّغويةِ مرتبطةٌ بمعرفة المعنى ارتباطًا وثيقًا، فالتحليلُ الإعرابي والمعنى متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر منذ بدء التقعيد النحوي؛ لأنّ الهدف من تحليل التراكيب وإعرابها، هو معرفة معانيها، ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها[٩٦] ؛ وأدرك ابن هشام هذا الأمر، فجعل معرفة المعنى من واجبات المعرب، فقال:" وأوَّلُ واجب على المعرب أنْ يفهم معنى ما يعربه، مفردًا أو مركبًا"[٩٧]، فلا يستقيم الإعراب إلَّا بفهم المعنى، وهذا أبو البركات الانباريّ يقول:" الإعراب إنَّما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو: الفصل وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعليَّة، المفعوليَّة ...."[٩٨] .

---

٩٤ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٤٦٨_ ٤٧١.

٩٥ المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٢١١_٢١٢.

٩٦ قباوة، فخر الدين .التحليل النحوي: أصوله وأدلته، ط١ (مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان)، ٢٠٠٦)، ١٤.

٩٧ الأنصاري، مغني اللبيب ابن هشام .تحقيق. عبد اللطيف محمد الخطيب (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ٦/ ٧.

٩٨ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١/ ٢١.

ويمكـن القـول: إنّ معرفـة المعنـى تُعَـدُّ معيـارًا أساسـيًّا للمحلِّـل النحـويّ لا غنـى لـه عنـه، وكـما قيـل: (الإعـراب فـرع المعنى)، وقـد أدرك (الهرْمـي) أهميـة المعنـى، فظهـر بـارزًا واضحًـا في تحليلاتـه النحويَّـة، سـواءٌ أكان ذلـك في المفـردات، أم في التراكيـب؛ وهـو ملـمٌّ بمعـاني التقسيمات، ومعـاني الأدوات؛ إذ كان المعنـى هـو الغايـة المنشـودة مـن التحليـل، فنجـده مـن بدايـة مصنفـه يهتم بالمعـاني، فيقـول في بـاب الإعـراب :" وإنَّـما كان الإعـراب بيانًـا، مـن إنَّـه يبـيّنُ معنـى الكلمـة، أهـي فاعلـة أم مفعولـة أم مجـرورة "[٩٩] ؛ والإبانـة عـن المعـاني تكـون بالألفـاظ[١٠٠]؛ ليسـت وحدهـا وإنَّـما تكـون مركبـة في سـياقاتٍ لُغويـةٍ.

وممَّا أدرك (الهرمي) من المعاني، ما فهمه من كلمة (أسْبَاطًا) في قوله تعالى: ﴿اثنتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾(الأعراف ١٦)، على أنَّها بدل، وليست تمييزًا، إذ لو قُصِدَ التمييز لقال: (سِبْطًا)؛ كقوله: ﴿اثنتَا عَشْرَةَ عَينًا﴾(البقرة ٦٠)، فنصبت (عينًا) على التمييز؛ إذ هي مفردة بخلاف (الأسباط) فإنَّها جمعٌ؛ ومثله: (رأيْتُ خمسةَ عشرَ رجالًا)، فتنصب (رجالًا) على البدل من (خمسة عشرَ)؛ ويرى أنَّ من قال إنّها منصوبة على التمييز، فقد غلط[١٠١]؛ وهو الوجه، كما قال الزجاج[١٠٢].

وكونـه (بـدلًا) هـو التوجيـه المشـاع مـن أغلـب النحويّـين المفسِّريـن[١٠٣]، ومردهـم في منعـه مـن كونـه تمييـزًا يعـود إلى أمريـن: الأوَّل: أنَّـه جـاء بالجمـع (أَسْبَاطًا)، وتمييـز العـدد المركـب لا يكـون إلَّا مفـردًا؛ والثـاني: أنَّـه جـاء مذكـرًا، ولـو كان تمييـزًا لذُكِّـرَ العـددان قبلـه.

وعـن معنـى (كان) في قولـه تعـالى: ﴿وَكانَ اللهُ غَفُـورًا رَحِيـمًا﴾ (النسـاء ١٥٢،١٠٠،٩٦، الفرقان٧٠،الأحزاب ٥٩،٧٣، ٥٠،٥)، وفي قوله: ﴿وَكانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾(النساء١٦٥،١٥٨)، يقـول (الهرْمـي):" وقـد قلتـم: إنَّ (كان) فعـل يـدلُّ عـلى المضي، فهـل كان ذلك من البـاري فيما مضى حسـب؟ تعـالى عـن ذلـك علوًّا كبيرًا. قيل: معنـى: (كان) ههنا معنـى: (لم يـزل)"[١٠٤]، فالهرمي يرى

---

[٩٩] اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٨١.
[١٠٠] بن جني، الخصائص، ١/ ٣٥.
[١٠١] اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٢٢١_ ٢٢٢.
[١٠٢] أبوإسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل. معاني القرآن للزجاج، تحقيق. عبد الجليل عبده شلبي، ط١ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨)، ٢/ ٣٨٣.
[١٠٣] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق. البجاوي، علي محمد (لبنان: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦)، ٥٩٩.
[١٠٤] اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٥٢٤.

حـدوث خلـل في المعنـى إذا اعتبرنـا (كان) بمعنـى المـضي، ولهـذا أخـذت معنـى (لم يـزل) ليسـتقيم الـكلام. وذهـب كثيرٌ مـن العلـماء إلى هـذا المعنـى[١٠٥ ١٠٦ ١٠٧] .

وقـد أدرك (الهرمـي) المعـاني المختلفـة لـ(كان)، بحسـب وضعهـا التركيبـي في سـياقاتها المتعـددة، فقـد تكـون ناقصـة، وتحتـاج إلى اسـم وخـبر، نحـو: (كان زيـدٌ قائـمًا)، و(يكـونُ زيـدٌ قائمًا)، فاسـمها مرفـوع، وخبرهـا منصـوب، ومعناهـا: الدَّلالـة عـلى وقـوع الخـبر فيـما مـضى، أو فيـما يسـتقبلُ، وتكـون تامـة، وتكتفـي برفـع الفاعـل فقـط، ولا تحتـاج إلى غـيره، وفي هـذه الحالـة تكـون بمعنـى: (حـدثَ) أو (وقـعَ) أو (حـضر)، نحـو: (كان المطـر)، بمعنـى: (وقـع المطـر)، و: (كانـت الحـرب)، بمعنـى: (حدثـت)، واسـتدلَّ بقـول الشـاعر *[١٠٨ ١٠٩ ١١٠]:

فَإِنْ كَانَتِ الْهَيْجَاءُ، وَانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

أي: إذا حدثت الهيجاءُ، فالهيجاء فاعل، بلحاظ أنَّ (كان) بمعنى حدث، و(الضَّحَاكَ) مفعول معه منصوب، بلحاظ (الواو) واو المعية، والتقدير: فيكفيك مع الضّحاكَ سيفٌ مهندٌ [١١١] .

١٠٥ الطائي، ابن مالك جمال الدين بن عبد الله .شرح التسهيل، تحقيق. محمد بدوي المختون و عبدالرحمن السيد، ط١ (هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ١/ ٣٦٠.
١٠٦ ابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ١٩٤.
١٠٧ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢/ ٩٨.
١٠٨ بن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ١/ ٤٣٨.
١٠٩ ابن منظور، لسان العرب، ٣/ ١٦٣.
١١٠ الأنصاري، مغني اللبيب، ٦/ ١٤٢.
١١١ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ٥٤٧_ ٥٤٨.
* البيت نُسِبَ للشاعر جرير في ذيل الأمالي والنّوادر للقالي: ص١٤٠،وليس في ديوانه، وللشاعر لبيد في إعراب القرآن للزجاج: ق٢ / ٨٧٠، وليس في ديوانه، والبيت في كل المراجع بلفظ (إذا)،والمحرَّر بلفظ (فإنْ).

ومـن ذلـك أنَّـه أدرك المعنـى مـن نصـب (الأُفْعُـوانَ) ومـا بعـده في قـول الشـاعر: ❋ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩

قَدْ سَالَـمَ الْـحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا   الأُفْعُـوَانَ وَالـشُّـجَاعَ الـشَّجْعَمَا

فنصبَ (الأُفْعُـوانَ) ومـا بعـده عـلى المعنـى، بـدلًا مـن موضـع (الْـحَيَّاتُ)؛ لأنَّهـا وإنْ كانـت مرفوعـة في الظاهـر فهـي منصوبـة في المعنـى، مـن حيـثُ إنَّ المفاعلـة لا تكـون إلَّا مـن اثنـين، كلُّ واحـدٍ منهـا فاعـلٌ بصاحبـه، فـ(الْـحَيَّاتُ) وإنْ سـالمتْ (القـدم)، فالقـدمُ مسـالمةٌ لهـا، فلذلـك نصبَ (الأُفْعُـوانَ) عـلى المعنـى، بـدلًا من موضـع (الْـحَيَّاتُ) [١٢٠]؛ وجاء (الْأُفْعُـوَانَ وَالشُّـجَـاعَ) بالنَّصـب لأنَّـه قـد عُلِـمَ أنَّ القدمـا هاهنـا مسالِـمةٌ، كـما أنَّهـا مسـالمَة، فَحَمـلَ الـكلامَ عـلى أنَّهـا مسالِـمة [١٢١ ١٢٢]؛ ونصبـه السـيرافي أيضًـا، ولكـن بإِضـمار فعـلٍ [١٢٣].

وقـال الفـرَّاء: "نَصَـبَ الشُّـجاعَ، والحيَّـاتُ قبـل ذلـك مرفوعـة؛ لأنَّ المعنـى: قـد سـالمتْ رجلُـه الحيَّـاتِ وسـالمتْهَا، فلـمَّا احتـاج إلى نصـب القافيـة جعـل الفعـل مـن القـدم واقـعٌ عـلى الحيَّـات"[١٢٤]، فنصـب (الأُفعـوانَ، والشُّـجاعَ)، كـون الفعـل مـن القـدم واقـعٌ عليهـا.

ويُـروى برفـع (الحيَّـات) ونصبهـا؛ فمـن نصبهـا جعـل (الأُفْعُـوَانَ وَالشُّـجَـاعَ) بـدلًا منهـا، وجعـل (القَدَمَـا) مثنَّـى، وهـي فاعـل (سـالمَ) وحُـذِفَ النُّـون للـضرورة [١٢٥ ١٢٦]، يقـول ابـن جنـي:

---

١١٢ السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد .شرح أبيات سيبويه، هاشم، محمد (القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٤)، ١/ ١٣٨.
١١٣ الإشبيلي، شرح جمل الزجاج لابن خروف، ٢/ ٨٥١.
١١٤ ابن منظور، لسان العرب، مادة(ضرزو)، ٨/ ٤٩.
١١٥ المبرد، المقتضب، ٣/ ٢٨٣.
١١٦ ابن جني، الخصائص، ٢/ ٤٣٠.
١١٧ الأنصاري، مغني اللبيب، ٦/ ٧٢٦.
١١٨ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣/ ٨.
١١٩ البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١١/ ٤١١.
١٢٠ اليمني، المحرَّر في النحو، ٣/ ١٢١.
١٢١ سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٨٧.
١٢٢ المبرد، المقتضب، ٣/ ٢٨٣.
١٢٣ السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/ ١٣٨.
١٢٤ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد .معاني القرآن، ط٣ (بيروت – لبنان: عالم الكتب، ١٩٨٣)، ٣/ ١١.
١٢٥ الإشبيلي، شرح جمل الزجاج لابن خروف، ٢/ ٨٥١.
١٢٦ بن جني، الخصائص، ٢/ ٤٣٠.
❋ نسبه محقق المحرَّر في النحو إلى رؤبة بن العجاج: ٣/ ١٢١،ولم أجد له أثرًا في ديوانه، ونسبه سيبويه إلى عبد بني عبس: ١/ ٢٨٦ ــ ٢٨٧.

"ورواها الكوفيون بنصب الحيات، وذهبوا إلى أنَّه أراد: القدمان"[١٢٧].

وكما جاءت (الحيَّاتُ) بالرفع على أنَّها فاعل، وقد نصب (الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ) على المعنى؛ لأنّ (القدما) ههنا مسالِمة، كما أنَّها مسالَمَة، فحُمِلَ على معنى أنَّها مُسَالِمة، جاءت كذلك بالنَّصب، فيكون (القدما) هو الفاعل وأصله (القدمان) وحُذِفت النون للضرورة [١٢٨]، والمبيح لذلك كله فهم المعنى، وعدم الإلباس[١٢٩].

وهو يبيّن معنى ما يحتاج إلى تبيين، فيبين معنى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)في قوله تعالى :﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ (المائدة ١٠٥)، فيقول: "معناه: (احفظوا أنفسكم)"[١٣٠]، فـ(عليكم) اسم فعل أمر، وبه انتصبت كلمة (أَنْفُسَكُمْ)، والتقدير: (احفظوا أنفسكم)، والكاف والميم في (عليكم) في موضع جر؛ لأنَّ اسم الفعل هو الجار والمجرور، و(على) وحدها لم تستعمل اسمًا للفعل؛ بخلاف (رويدكم)، فإنَّ الكاف والميم للخطاب فقط، ولا موضع لهما من الإعراب؛ لأنَّ رُوَيْدًا قد استعملت اسمًا للأمر[١٣١].

المطلب الثاني: معرفة علوم اللغة العربية:

تُعدُّ معرفة علوم اللغة العربية من الدعائم الأساسية التي يعتمد عليها المحلل النحوي، فلا يستقيم تحليله إلّا بمعرفتها، والإلمام بها، لأنَّ جهله بها يسقطه في الزلل، ويوقعه في الخطأ، ولذا يجب عليه أنْ يتسلَّح بسلاح العلم والمعرفة لعلوم اللغة العربية، وبكلِّ ما يحتاج إليه في ممارساته التحليلية لقواعد النحو العربي في السياق اللغوي، ومن أهم ما يجب على المحلل معرفته : القواعد النحوية، والصرفية، والبلاغية، والإلمام بالأدب والشعر، وعلم العروض، وأحكام الكتابة والخط ... الخ.

---

١٢٧ بن جني، ٢/ ٤٣٠.
١٢٨ جمعة، خالد عبد الكريم. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢ (مصر: الدار الشرقية، ١٩٨٩)، ٣٦٠.
١٢٩ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣/ ٨.
١٣٠ اليمني، المحرَّر في النحو، ٣/ ١٧٢.
١٣١ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق. علي محمد البجاوي، د.ط. (عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦)، ٤٦٥.

والهرمي من النحويين المقتدرين والمتصدرين للتحليل النحوي، بما يمتلكه من ثقافات متعددة، وملكات ذهنية موفورة، فقد ضرب بسهمٍ صائبٍ في معارف شتى، فضلًا عن نبوغه فيما شُهِرَ به من علم النحو، حتى عُرِفَ بالنَّحوي، كما عُرِفَ بالهَرْمي[١٣٢]، قال عنه الجَنَدي:" ومنهم شيخي عمر بن عيسى بن إسماعيل، المشهور بالنحوي، وبالهرمي نسبة إلى القرية، كان فاضلًا بعلم الأدب، والحساب، والفرائض، والدور، والتصريف، والعروض"[١٣٣] [١٣٤]؛ وقال الزَّركلي:" نحويٌّ، أديبٌ، من الحنفية. من أهل اليمن" [١٣٥]، وقال كحالة:" فقيهٌ، أديبٌ، نحويٌّ، من أهل اليمن"[١٣٦]

وممَّا يدلُّ على معرفته بعلوم اللغة العربية، وثقافته الواسعة تقسيمه لكتابه، فقد جعل قسمًا منه للنحو، وهو الأغلب؛ وقسمٌ منه في الصرف، منها المقالة الأولى في الأسماء[١٣٧]، والمقالة العاشرة في التصريف[١٣٨]، وفيها سبعة عشر بابًا، شملت كل ما يتعلق بجانب الصرف تقريبًا، كما أنَّ لديه كثيرًا من القضايا الصرفية المتناثرة في صفحات مصنَّفه؛ وبابٌ منه في البلاغة، أسماه (معاني الكلام)[١٣٩]، كما يلحظ في مصنَّفه كثيرٌ من الألفاظ والمصطلحات البلاغية؛ وفيه بابٌ في الخط وأحكامه[١٤٠]، وبابٌ آخر في الشعر، أسماه (ما يجوز للشاعر استعماله في الضرورة الشعرية)[١٤١]، ولديه معرفة بعلم العروض[١٤٢]؛ وفصلٌ في مخارج الحروف[١٤٣]. وإليك توضيحٌ لبعضٍ من علوم العربية، ممّا ذُكِر آنفًا:

---

١٣٢ اليمني، المحرَّر في النحو، ١/ ٢٨.

١٣٣ الجندي، بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب. السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق. محمد بن علي الحسين الأكوع الحوالي، ط٢ (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٥)، ٢/ ٣٨٣.

١٣٤ بامخرمة، أبو محمد الطَّيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي. قلادة النَّحر في وفيات أعيان الدَّهر، تحقيق. بو جمعة مكري و خالد زواري، ط٣ (السعودية: دار المنهاج، ٢٠٠٨)، ٦/ ١٥.

١٣٥ الزركلي، خير الدين. الأعلام، ط١٥ (بيروت – لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢)، ٥/ ٥٨.

١٣٦ كحالة، عمر رضا .معجم المؤلفين، د.ط. (بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، ٧/ ٣٠٣.

١٣٧ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ١٧_ ٤٤٨.

١٣٨ اليمني، ٤/ ٢٩٥_ ٥٠٠.

١٣٩ اليمني، ٢/ ١٨٠_ ١٨٥.

١٤٠ اليمني، ٤/ ٢٠٣_ ٢٤٢.

١٤١ اليمني، ٤/ ٢٤٣_ ٢٧٧.

١٤٢ اليمني، ٤/ ٢٣٧.

١٤٣ اليمني، ٤/ ٤٥٠_ ٤٥٨.

١- ثقافته في علم البلاغة :

ففي بلاغة علم الكلام ومعانيه يقوله: "اعلم أنَّ معاني الكلام كلها ستَّةٌ على قول كثيرٍ من النحويين، وهي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والدعاء، والتّمني"[١٤٤]؛ ويعرِّف كُلًا منها مع التوضيح الذي يراه مناسبًا.

والهرمي في تقسيمه لمعاني الكلام يتبع أبا الحسن الأخفش، فقد قسَّمها الأخير إلى ستَّة وهي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والتمنّي[١٤٥]، فقد اتَّفق معه في العدد والأقسام غير النداء، فجعله الهرمي الدُّعاء، وقد اختلف علماء اللغة في أقسام معاني الكلام، رأى قومٌ أنَّها لا تكاد تنحصر، ورأى آخرون أنَّها قسمان: خبر، وغير خبر، وهذا قريب من تقسيم علماء البلاغة، فالكلام عندهم قسمين: خبر، وإنشاء[١٤٦]، ورأى آخرون أنها ثلاثة، وقيل: أربعة، وقيل: خمسة، ورأى آخرون أنَها تسعة، وآخرون على أنّها عشرة، ورأى قوم أنّها ثمانية، وقيل سبعة، وذهب قومٌ أنّها ستة، وهذا رأي يميل إليه كثير من العلماء، ومنهم الهرمي[١٤٧] [١٤٨].

وحدُّ الخبر عنده: كل لفظٍ احتمل الصدق والكذب، ثم يضرب أمثلة متنوعة للخبر في الجمل والأساليب؛ وكلها أخبار تحتمل الصدق والكذب[١٤٩]؛ ويُلخّص علم المعاني بقوله:" حاصلُ هذا البابِ: أنَّ المعاني سِتّة: خبرٌ، واستخبارٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، ودُعاءٌ، وتمنِّي، ؛ وأنَّ الأمرَ ينقسمُ قسمين: أمرٌ للغائب معربٌ مجزومٌ باللام، وأمرٌ للمخاطبِ مبنيٌّ على الوقف"[١٥٠].

وفي التشبيه يقول: "فقالوا : (كأنّ زيدًا أسدٌ)؛ وأصل هذا التشبيه: أن يكون المشبه به أعلى من المشبّه، أو أدنى منه أو مثله؛ كقولك: (كأنّ زيدًا أسدٌ)، و(كأنّ زيدًا حاتمٌ)، و(كأنّ زيدًا أبوه)، و(كأنّ زيدًا حمارٌ)"[١٥١]؛ وقوله: "والمشبَّه ينبغي أن يكون أنقص من المشبَّه به"[١٥٢] [١٥٣].

---

١٤٤ اليمني، ٢/ ١٨٠.

١٤٥ البطليوسي، أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق. مصطفى السقا و حامد عبدالمجيد، طبعة مزيدة (القاهرة: مطابع دار الكتب المصرية، ١٩٩٦)، ١/ ٥٩.

١٤٦ القزويني، الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق. إبراهيم شمس الدين، ط١ (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ٢٤.

١٤٧ البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ١/ ٥٨_ ٥٩.

١٤٨ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١/ ٣٤_ ٣٥.

١٤٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ٢/ ١٨٠.

١٥٠ اليمني، ٢/ ١٨٥.

١٥١ اليمني، ٣/ ٨_ ٩.

١٥٢ اليمني، ٣/ ٨٣.

١٥٣ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١/ ٥٩.

وكذا يقول: "اعلم أنَّ الأمر ينقسم ثلاثة أقسام: أمرٌ لمن هو دُونك، وأمرٌ لمن هو فوقك، وأمرٌ لمن هو مثلُك؛ فمثال الأمر لمن هو دُونك: أن تأمر عليه، فتقول له: (قمْ، واقعدْ، واخرج)...؛ ومثال الأمر لمن هوَ مثلُك قولك: (قمْ معي يا فلانُ)، و(أعطني يا صديقي)...؛ ومثال الأمر لمن هو فوقك: (اللهم اغفرْ لي، واهدني، وتبْ عليَّ)...؛ وقوله تعالى﴿ رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ (آل عمران ١٩٢)؛ وكذلك في النهي[١٥٤].

٢- ثقافته الواسعة في علم التصريف:

ها هو يُشِيرُ إلى أنَّ الثلاثي على عشرة أوزان، من ذلك على سبيل المثال: (فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين، مثل: فَلْسٌ، وكَلْبٌ، وقَلْبٌ ؛ و(فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين، نحو: جِذْعٌ، وبِئْرٌ، وذِئْبٌ ؛ و(فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين، نحو: قُفْلٌ، وبُرْدٌ، وكُوْزٌ؛ و(فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين، نحو: جَمَلٌ، وجَبَلٌ، وعَمَلٌ ؛ و(فَعِلٌ)بفتح الفاء وكسر العين، نحو: كَتِفٌ، وفَخِذٌ؛ وكل وزن له صيغ متعددة عند جمعه[١٥٥ ١٥٦ ١٥٧].

واسمع إليه إذ يقول:" واعلم أنَّ علم العربيَّة ينقسم قسمين: نحوًا، وتصريفًا: فالنحو: علمُ الإعرابِ؛ والتصريفُ: علمُ معرفة أُصُولِ الكلام من زائده، ومعتلِّهِ من صحيحه، ومُبْدَلِهِ من غير مُبْدَلِه، ومحذُوفِهِ من غير محذُوفِهِ، ومُغَيَّرِهِ من غير مُغَيَّرِهِ"[١٥٨ ١٥٩].

ومنه قوله:" اعلم أنَّ حروف الزِّيادة في كلام العرب عشرة، وهي: الهمْزةُ، والألفُ، والواوُ، والياءُ، والنُّونُ، والمِيْمُ، والتَّاءُ، والهاءُ، والسِّينُ، واللامُ، ويجمعها قولك: (الموتُ ينساهُ)، ويجمعها _ أيضًا _ (سليمانُ تَأَوَّهَ)، ويجمعها _ أيضًا _(سلمان يَتَأَوهُ)، ويجمعها _ أيْضًا _ (اليومَ تنساهُ)؛ ......، واعلم أنَّ الزيادة لا تكون في كلام العرب إلَّا من هذه الحُروف العشرة، ولا تكون زيادة في كلامهم من غيرها"[١٦٠]، وقد أخرج بعضهم (الهاء)

---

١٥٤ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٢٩.
١٥٥ اليمني، ٢/ ١٢٥_ ١٣٣.
١٥٦ سيبويه، الكتاب لسيبويه، تحقيق. عبد السلام محمد هارون، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨)، ٣/ ٥٦٧ وما بعدها.
١٥٧ المبرد، المقتضب، ٢/ ١٩٣.
١٥٨ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٢٩٧.
١٥٩ ابن جني، الخصائص، ١/ ٣٢.
١٦٠ اليمني، المحرَّر في النحو، ١/ ١٩٤.

مـن حـروف الزيـادة[١٦١] [١٦٢].

ويقول عن الأفعال الصحيحة والمعتلة:" اعلم أنَّ ما سلم من حروف العِلّة سُمِّي: صحيحًا، وسُمِّيَ: سالمًا، وما كان مشدّد العين واللام سُمِّيَ: مضاعفًا؛ وحروف العلة هي: (الواوُ، والياءُ، والألفُ)"[١٦٣]، والسالم أخصُّ لأنَّه سلم من حروف المدّ، واللين، والهمز، والتَّضعيف[١٦٤].

٣- معرفته بعلم العروض والشعر:

تتَّضـح ثقافتـه العروضيَّـة في قولـه: "وأمَّـا العـروض فإنَّهـم يكتبـون الأشـياء عـلى لفظهـا، فيكتبـون الـصراط: (أ ص صِ، ر،ا، طَ)، و(الرحمـن) ــ بألـف، وراءيـن، وحـاء، وميـم، وألـف، ونـون ــ عـلى هـذه الصـورة (اَ رْ رَ حْ م ا نُ)؛ فقـس عـلى ذلـك، وافهمـه"[١٦٥].

وممَّـا يـدلُّ عـلى إلمامـه بالشـعر، غـزارة مـادَّة الشـعر في مصنَّفـه، فقـد بلغـت الشـواهد الشـعرية نحـو مائتـين وأربعـةً وسـبعين شـاهدًا، وقـد أفـرد بابًـا كامـلًا للـضرورة الشـعرية، وقـد بلغـت الضرائـر التـي يجـوز للشـاعر فيهـا حـوالي سـتين ضرورةً[١٦٦].

ومن الشواهد الشعرية، ما ذكره في نداء النكرة المقصودة، وهو قول الشاعر * [١٦٧] [١٦٨]:

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الْـهَجْرِ وَانْصَرَفتْ   فَـحَيِّ ـ وَيْحَكَ ـ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

لَيْـتَ التَّحَيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَقْبَلَهَـــا   مَكَانَ: يَا جَمَـــلًا: حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

فالشـاهد هنـا: أنّـه ضـمَّ قولـه: (يـا جمـلُ)، و(يـا رجـلُ)؛ لأنّـه قصدهمـا بالنِّـداء، وأقبـل عليهـا، والعلـة في هـذا البنـاء كالعلَّـة في بنـاء المفـرد العلـم؛ لأنَّـه مفـردٌ مثلـه؛ ولأنَّـه واقـعٌ موقـع المضمـر، فقولـك: (يـا رجـلُ، أقبـل)، كأنّـك قلـتَ: (يـا أنـتَ أقبـل)؛ وأمّـا نصـب (يـا جمـلًا) في البيـت الثـاني؛ لأنَّـه غـير مقصـود، فلـم يقصـد بـه جمـلًا بعينـه؛ وبنـاء (يـا رجـلُ) عـلى الضـم في البيـت الثـاني؛ لأنَّـه

١٦١ المبرد، المقتضب، ١/ ١٩٤.

١٦٢ الزمخشري، المفصل، ط١ (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣)، ٥/ ٣١٤.

١٦٣ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٤٠٢.

١٦٤ الفارابي، أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم. ديوان الأدب للفارابي، تحقيق. أحمد مختار عمر و إبراهيم أنيس، د.ط. (القاهرة: مجمع اللغة العربية – المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث، د.ت.)، ١/ ٧٦.

١٦٥ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٢٣٧.

١٦٦ اليمني، ٤/ ٢٤٣.

١٦٧ الإشبيلي، شرح جمل الزجاج لابن خروف، ج٢/ ٧٠٠.

١٦٨ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣، ص٤٢، رقم البيت ٦٧١.

* البيتان لكثيِّر بن عبد الرحمن المعروف بـ(كُثَيِّر عزة): ص٤٥٣ (قصيدة رقم ١٠٠)، سلوى عرب، والبيتان في الديوان غيرُ متصلين، وجاءت البيت الثانية في المحرَّر في النحو بلفظ (فأقبلها) بدل (فأشكرَها)، وجاء العجز منها في همع الهوامع.

مقصودٌ، قَصَدَ به نفسه [١٦٩] .

هذان البيتان اللذان أوردهما الهرمي على الرواية المشهورة، وقد وردت في كتب اللغة والنحو، واستشهد بهما بعض النحويين واللغويين في بعض القضايا، ومن ذلك الرواية التي وردت بضم (جمل) في قوله: (مَكَانَ: يَا جَمَلًا : حُيِّيتَ)، وهو اختيار سيبويه، وروي بالرفع والتنوين ضرورة (يا جملٌ). قال السيوطي: " وينون منادى للضرورة والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك الأول في العلم والثاني في النكرة وعندي عكسه (ش) يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع ثم اختلف هل الأولى بقاء ضمه أو نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله: (سلامُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيْها) وقوله: (مكانَ: يا جَمَلٌ حُيِّيت يا رَجُلُ) وأبو عمرو وعيسى عند عمر والجرمي والمبرد على الثاني ردا إلى أصله كما رد المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة"[١٧٠] .

وأمّا قول الهرمي إنّ المنادى النكرة المقصودة مبني على الضم لشبهه بالمفرد العلم، الذي هو واقع موقع المضمر، فهذا ما جرى عليه النحو، فهذا ابن جني يقول: " ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني، ولم يمنع من بنائه جريه معربًا قبل حال البناء"[١٧١]. وقال العكبري: "وإنَّما بني المفرد العلم في النداء والنكرة المقصودة لوجهين أحدهما أنَّه صار مع حرف النداء كالأصوات نحو (حوبَ) و(هِيدَ)... والثاني أنَّه أشبه المضمر في أنَّه مخاطب غير مضاف والأصل في كلَّ مخاطب أنّ يذكر بضمير الخطاب كقولك أنت يا أنت " [١٧٢] .

---

١٦٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ج٣/ ٢٠٣_ ٢٠٤.
١٧٠ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢/ ٣٩_ ٤٠.
١٧١ بن جني، الخصائص، ١/ ١٧٠.
١٧٢ بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٣٣١_ ٣٣٠.

ومن أمثلة الضرائر الشعرية التي ذكرها الهرمي _ فيما يجوز للشاعر استعماله منها _ حديثه عن جواز صرف ما لا ينصرف؛ وتركُ صرف ما ينصرف، فالأول قول الشاعر [173] [174] [175] [176] [177] [178] :

مِـمَّـنْ حَـمَلْنَ بِهِ وَهُـنَّ عَـوَاقِـدٌ حُـبُكَ الـنِّطَاقِ فَشَـبَّ غَيْرَ مُـهَـبَّلِ

فالشـاهد: أنَّـه صرف (عواقـدٌ) حـين نوَّنَـه، وهـو جمـعٌ ثالـثُ حُروفِـهِ ألـفٌ، لا يجـوز صرفـه كـ(مسـاجد)*[179]؛ يقـول أبـو الـبركات الأنبـاري: " فـصرف "عواقـد" وهـي لا تـنـصرف؛ لأنَّه ردَّها إلى الأصـل"[180]. وقـال ابـن يعيـش: " صرف (عواقـد)، ضرورة،"[181] .

والثاني قول الشاعر [182] [183] [184] [185] [186] :

فَـمَـا كَـانَ حِـصْـنٌ وَلَا حَـابِـسٌ يَـفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَـجْـمَـعِ

فالشاهد: أنَّه منع (مرداسًا) من الصرف؛ إذ حذف منه التّنوين بغير علةٍ، وكان قياسه الصرف[187].

وأمّـا موقـف النحويـين مـن الشـاهدين اللذيـن ذكرهمـا الهرمـي، فقـد ذهـب الكوفيـون إلى أنَّـه يجـوز تـرك صرف مـا ينـصرف في ضرورة الشـعر، وإليـه ذهـب أبـو الحسـن الأخفـش وأبـو عـلي الفـارسي وأبـو القاسـم بـن برهـان مـن البصريـين، وذهـب البصريـون إلى أنَّـه لا يجـوز، وأجمعـوا عـلى أنَّـه يجـوز صرف مـا لا ينـصرف في ضرورة الشـعر[188].

---

١٧٣ الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، ط٢ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥)، ٢/ ٩٢.
١٧٤ السُّكري، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين. شرح أشعار الهذليين، تحقيق. عبد الستار أحمد فرّاج، د.ط. (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.)، ٣/ ١٠٧٢.
١٧٥ سيبويه، الكتاب، ١/ ١٠٩.
١٧٦ بن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٤/ ٩٤.
١٧٧ ابن منظور، لسان العرب، (هبل) ١٥/ ٢١.
١٧٨ البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٨/ ١٩٢.
١٧٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٢٤٣_ ٢٤٤.
١٨٠ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ٢/ ٤٠٠.
١٨١ بن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٤/ ٩٧.
١٨٢ السُّلميّ، العباس بن مرداس .ديوان العباس بن مرداس السُّلَميّ، تحقيق. يحيى الجبوري، ط١ (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١)، ٢٣_ ١١١. بلفظ (وما كان) .
١٨٣ البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١/ ١٤٧.
١٨٤ بن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي. شرح المفصل، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ١/ ١٨٨. بلفظ (فما كان).
١٨٥ الزمخشري، الكشاف٣/ ٥١٤. بلفظ (وما كان) و(يفوقان جدي) .
١٨٦ ابن منظور، لسان العرب، (ردس) ٥/ ١٨٧.
١٨٧ اليمني، المحرَّر في النحو٤/ ٢٤٤_ ٢٤٥.. .
١٨٨ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ٢/ ٤٠٣.
❋ وقد جاء بلفظ (ممَّا حملن) و(حُبُك الثياب)، بلفظ (فعاش) بدل (فشبَّ)، ولفظ (مثقَّل) مكان (مهبّل)

٤- ثقافته بعلم الأصوات ومخارج الحروف:

ومن ذلك قوله في الهمزة:" ولكنَّه هوائي لا هجاء له، ويصوَّر في الصورة ألفًا، ولا اعتماد له في مخرجه، بل هو صوتٌ يخرج من الجوف"[١٨٩]؛ فكأنَّه تابع الخليل بن أحمد الفراهيدي في قوله:" والهمزةُ سُمِّيتْ جوفًا، لأنَّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرج من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنَّما هي هوائية في الهواء، فلم يكن لها حَيِّزٌ تُنْسب إليه إلَّا الحلق"[١٩٠]، ويرى الهرمي أيضًا أنَّ الألف مدَّة، لا مخرج لها بل هي هوائية مثل الصوت[١٩١].

ويقول:" ولا بد من ذكر مخارج الحروف، وهي ستةَ عشرَ مخرجًا"[١٩٢]؛ فكأنَّه تابع سيبويه إذ يقول:" ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا"[١٩٣]، وقد تبعه في هذا أكثر علماء العربية، ومنهم ابن دريد ولكنّه يُسمي المخرج (مجرى) [١٩٤] [١٩٥] [١٩٦]، وحصرها بهذا العدد هو تقريبي، والحقيقة أنَّ لكل حرف مخرجًا[١٩٧]، وقسَّمَ الهرمي حروف المعجم بحسب أصواتها إلى: مجهورة، ومهموسة، وشديدة، ورخوة، ......إلخ، ويقول في الشِّدَّة:" والشِّدَّة أنْ ينحصرَ صوتُ الحرفِ في مخرجه، فلا يجري، والرخاوةُ بخلافِها، ويُعْرف ذلك بأنْ تقف على الجيم، والشين، فتقول: (الحجُّ)، (الطَّشُّ)، فإنَّك تجدُ صوتَ الجيم محصورًا، ولا تقدر على مدِّهِ، وصوتُ الشِّين جاريًا، تمدُّه إنْ شِئْتَ" [١٩٨] .

ولا ينسى حروف الصفير، والمنحرفة إذ يقول: "وحروف الصفير: (الصَّاد، والزَّاي، والسِّين)؛ لأنَّها تخرج بصفير، ....، والمنحرفُ: (اللامُ)، قال سيبويه: هو حرفٌ شديدٌ يجري فيه الصَّوت؛ لانحراف اللِسانِ مع الصَّوتِ" [١٩٩].

---

١٨٩ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٢٠٨، ٤/ ٤٣١_ ٤٣٢.
١٩٠ الفراهيدي، كتاب العين، ١/ ٥٧.
١٩١ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٤٣٢.
١٩٢ اليمني، ٤/ ٤٥٠.
١٩٣ سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣.
١٩٤ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو، تحقيق. علي توفيق الحمد، ط١ (دار الأمل، ١٩٨٤)، ٤١٠.
١٩٥ بن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٠١، ٥/ ٥١٥_ ٥١٦.
١٩٦ الأشبيلي، ابن عصفور. الممتع في التصريف، تحقيق. فخر الدين قباوة، ط١ (لبنان: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ٢/ ٦٦٨.
١٩٧ النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي. شرح الشافية لابن الحاجب، تحقيق. محمد نور الحسن محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط. (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢)، ٣/ ٢٥٠.
١٩٨ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٤٥٢_٤٥٤.
١٩٩ اليمني، ٤/ ٤٥٤_ ٤٥٥.

٥- معرفته بالخط والإملاء وأحكامهما:

يقول في ذلك:" اعلم أنَّ الخَطَّ على ضربَيْن: مسموعٌ، ومُخْتَرَعٌ: فالمسموع يُتَّبَعُ اتِّباعًا، وهو ما جاء في كتاب الله ــ تعالى، فلا يجوز تغييرُه عمَّا ورد عليه؛ والـمُخْتَرَعُ: ما اصطلحَ عليه العلماءُ، والكتَّابُ، وقاسه النَّحويُّون، وحكم به العروضِيُّون؛ واعلم أنّ مدار الخط (المخترع) على ثمانية أنواعٍ...."[٢٠٠]، ثم يعددها.

ويقول عن الهمزة المتوسطة: فإنْ كانت ساكنةً، كانت على حكم حركةِ ما قبلها؛ مثل: (رَأسٌ)، تُكْتَبُ بالألفِ إجراءً على حركة الراء، ومثل: (سُؤْرٌ)، تُكتبُ بالواو إجراءً على حركة السين، ومثل: (بِئْرٌ)، تُكتبُ على حركة الباء؛ هذا حكم السَّاكنة الـمتوسطة[٢٠١][٢٠٢].

ويشيرُ إلى حذف ألف الوصل، من (ابْنٍ) إذا وقع مفردًا، صفةً، بين علميْن، أو كنيتين، أو لقبين، سواءٌ اتَّفق ذلك، أوْ اختلف؛ مثال المتَّفق بين علمين: (هذا زيدُ بنُ عمروٍ)، بحذف الألف من (ابن)، والتنوين من (زيد)؛ ومثاله بين كُنْيَتين: (هذا أبو القاسم بنُ أبي علي)، بحذف الألف من (ابن)؛ ومثاله بين لقبين: (هذا القائدُ بنُ القائدِ)، بحذف الألف من (ابن)، ومثال المختلف: (هذا زيدُ بنُ الأمير)، و(هذا زيدُ بنُ أبي القاسم)، و(هذا أبو القاسم بنُ زيدٍ)[٢٠٣]، فلفظ (ابن) في أمثلة المختلف وقعت في المثال الأوَّل بين علم ولقب، وفي المثال الثاني بين علم وكنية، وفي المثال الثالث بين كنية ولقب.

ومن هنا تتجلَّى تكاملية فروع اللغة العربية عند الهرمي، وهذا التكامل خاصية أساسية من خصائص اللغة العربية، ولا تقوم اللغة العربية، ولا يستقيمُ بناؤها إلَّا بتكامل فروعها، ولهذا فقد أدرك علماء اللغة القدامى هذه الخاصية وهذا التكامل، فجاءت مصنَّفاتهم تزخرُ بأقسام اللغة كافَّة، أو ما يسمَّى في اللسانيات الحديثة بمستويات اللغة من: أصواتٍ، وصرفٍ، ونحوٍ، ودلالةٍ، وغير ذلك من بلاغةٍ، وعروضٍ، وشعرٍ، وأدبٍ، فكلها مترابطة متكاملة، متَّسقة مع بعضها لتكوين نظامًا لُغويًّا محكمًا.

---

٢٠٠ اليمني، ٤/ ٢٠٥.

٢٠١ اليمني، ٤/ ٢٢٣.

٢٠٢ المغربي، زين الدين، أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي. الفصول الخمسون، تحقيق. محمود محمد الطناجي، د.ط. (منشورات: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.)، ٢٥٨.

٢٠٣ اليمني، المحرَّر في النحو، ٤/ ٢٣٨.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن الإشارة إلى أبرز النتائج التي توصّل إليها، وهي:

- في الإلمام بالقواعد النحوية أهم الدعائم اللازمة للتحليل النحوي.
- لا بدَّ للمحلل النحوي من فهم المعنى، والاطِّلاع على علوم العربية المختلفة.
- للتحليل النحوي دور مهم، في فهم العلاقات التركيبة، والكشف عن أنماط مطَّردة في القواعد اللغوية والنحوية والإعرابية بتحليلها إلى عناصر صغرى، وبيان خصائصها.
- للتحليل النحوي دور مهم في فَحْص العلاقة التركيبية بين مكونات الجمل، من حيث توزيعها، وتأليفها في الخطاب، ووظائفها، ودلالاتها التركيبية.
- ظهر الهرمي عالمًا متمكنًا، وممتلكًا آليات التحليل النحوي ودعائمه.
- يبدو مصطلح التحليل النحوي جديدًا، ومع ذلك فقد ظهرت صوره التطبيقية والعملية عند النحويين الأوائل.

المصادر:

القرآن الكريم

أبوإسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل. معاني القرآن للزجاج. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. ط١. بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد الشيباني. البديع في علم العربية. تحقيق فتحي أحمد علي الدين. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق مُحَمَّد علي النجار. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

ابن منظور. لسان العرب. تحقيق أمين مُحَمَّد عبدالوهاب و مُحَمَّد الصادق العبيدي. ط٣. بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩.

ابن يعيش. شرح المفصل للزمخشري ج٢. تحقيق إميل يعقوب. ط١. بيروت: دار الكتب العلميَّة، ٢٠١١.

الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح. تحقيق مُحَمَّد باسل عيون السود. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.

الأشبيلي، ابن عصفور. الممتع في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة. ط١. لبنان: دار المعرفة، ١٩٨٧.

الأنباري، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبيد الله الأنصاري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. ط١. المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.

الأندلسي، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي. ارتشاف الضرب. تحقيق رجب عثمان مُحَمَّد و رمضان عبدالتواب. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.

الأندلسي، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. التذييل والتكميل. تحقيق حسن هنداوي. ط١. دمشق: دار القلم، ١٩٩٨.

الأندلسي، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله الطائي الجياني. شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق عبد الرحمن السيد و مُحَمَّد بدوي المختون. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

الأنصاري، ابن هشام. مغني اللبيب. تحقيق عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠.

الإشبيلي، أبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن علي بن خروف. شرح جمل الزجاج لابن خروف. تحقيق سلوى مُحَمَّد عمر عرب. منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

الإشبيلي، ابن عصفور. شرح الجمل. تحقيق صاحب أبو جناح. د.ط.، د.ت.

الاستراباذي، مُحَمَّد بن الحسن الرضي. شَرْحُ الرَّضِيِّ على الكافية. تحقيق يوسف حسن عمر. ط ٢. ليبيا: منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ١٩٩٦.

البطليوسي، أبو مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن السيد. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب. تحقيق مصطفى السقا و حامد عبدالمجيد. طبعة مزيدة. القاهرة: مطابع دار الكتب المصرية، ١٩٩٦.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧.

التونسي، مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور. التحرير والتنوير. د.ط. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

الجندي، بهاء الدين مُحَمَّد بن يوسف بن يعقوب. السلوك في طبقات العلماء والملوك. تحقيق مُحَمَّد بن علي الحسين الأكوع الحوالي. ط٢. صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٥.

الدماميني، مُحَمَّد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. تحقيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المفدى. ط١. د.ن.، ١٩٨٣.

الزَّجَّاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. ط٥. بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو. تحقيق د، علي توفيق الحمد. ط١. دار الأمل، ١٩٨٤.
الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط١٥. بيروت – لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
الزمخشري. المفصل. ط١. بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣.
الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر. الكشاف. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي مُحَمَّد معوّض. ط١. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨.
السراج، أبو بكر مُحَمَّد بن السري بن سهل. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. ط٣. بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.
السرحاني، علي يحيى مُحَمَّد. "أسس التحليل النحوي وآلياته." مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية ٢٨ (٢٠٢٠).
السُّكري، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين. شرح أشعار الهذليين. تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج. د.ط. القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.
السُّلَمِيّ، العباس بن مرداس. ديوان العباس بن مرداس السُّلَمِيّ. تحقيق يحيى الجبوري. ط١. بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١.
السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو مُحَمَّد. شرح أبيات سيبويه. تحقيق مُحَمَّد علي هاشم. القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٤.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هنداوي. د.ط. مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.
الشعراء الهذليين. ديوان الهذليين. ط٢. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥.
الطائي، ابن مالك جمال الدين بن عبد الله. شرح التسهيل. تحقيق مُحَمَّد بدوي المختون و عبدالرحمن السيد. ط١. هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله. التّبيان في إعراب القرآن. تحقيق علي مُحَمَّد البجاوي. د.ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦.
الفارابي، أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم. ديوان الأدب للفارابي. تحقيق أحمد مختار عمر و إبراهيم أنيس. د.ط. القاهرة: مجمع اللغة العربية – المراقبة العامة للمعجمات وإحياء التراث، د.ت.
الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار. الحجة للقراء السبعة. تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير حويجاتي. ط١. بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٨٤.
الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. ط٣. بيروت – لبنان: عالم الكتب، ١٩٨٣.
الفراهيدي، أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق مهدي المخزومي. دار ومكتبة الهلال، د.ت.
القزويني، الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق إبراهيم شمس الدين. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.
المالكي، أبو مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق فخرالدين قباوة و نديم فاضل. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.
المبرد، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد بن. المقتضب. تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤.
المرزبان، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن. شرح كتاب سيبويه. تحقيق أحمد حسن مهدلي و سيد علي علي. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.

المصري، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد. ط٢٠. القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠.
المغربي، زين الدين، أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي. الفصول الخمسون. تحقيق محمود مُحَمَّد الطناجي. د.ط. منشورات: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
الموسويّ، علي بن الحُسين. ديوان الشريف المرتضي. تحقيق مضر سليمان الحُسيني الحلّي. ط١. مؤسسة الطبع والنشر للآستانة الرضويّة المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، د.ت.
النحوي، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني. معاني الحروف. تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط٢. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨١.
النحوي، رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي. شرح الشافية لابن الحاجب. تحقيق مُحَمَّد نور الحسن مُحَمَّد الزفزاف و مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد. د.ط. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.
الوراق، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله. علل النحو. تحقيق محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش. ط١. الرياض، السعودية: مكتبة الرشد، ١٩٩٩.
اليمني، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. المحرَّر في النحو. تحقيق أمين عبدالله سالم. ط١. القاهرة: مؤسسة العلياء، ٢٠١٠.
بامخرمة، أبو مُحَمَّد الطَّيِّب بن عبد الله بن أحمد بن علي. قلادة النَّحر في وفيات أعيان الدَّهر. تحقيق بو جمعة مكري و خالد زواري. ط٣. السعودية: دار المنهاج، ٢٠٠٨.
بن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق مُحَمَّد علي النجار. د.ط. بيروت – لبنان: المكتبة العلمية، د.ت.
بن عبد الله، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق غازي مختار طليمات. ط١. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥.
ابن يعيش. شرح المفصل. تحقيق إميل بديع يعقوب،. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
جمعة، خالد عبد الكريم. شواهد الشعر في كتاب سيبويه. ط٢. مصر: الدار الشرقية، ١٩٨٩.
سيبويه. الكتاب. تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨.
عبدالغفار، الحسن بن أحمد بن. التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق عوض بن حمد القوزي. ط١. القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٩٩٠.
قباوة، فخر الدين. التحليل النحوي: أصوله وأدلته. ط١. مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان)، ٢٠٠٦.
كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين. د.ط. بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. ط٤. مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤.